

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

الجمعية العلمية
نادي الدراسات الإقتصادية

هاتف/فاكس: 021 47 75 15

رقم الحساب البنكي: 16-287/60-200 badr bank

الموقع: www.clubnada.jeeran.com

البريد الإلكتروني: cee.nada@caramail.com

المقر: ملحقة الخروبة الطابق الأول

علم - عمل - إخلاص

المبادئ الأساسية للفكر الكلاسيكي :

يستند النموذج الكلاسيكي إلى مجموعة من المبادئ يركز عليها في تحليلاته للنماذج أو للنمذجة القياسية لمختلف الدراسات فيرى أن :

1 - كل الأسواق (سوق السلع و العمل) يسودها المنافسة الكاملة ، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي .

2 - لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال إلى الخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار ، و على أساس المعدل الأجر النقدي ولكن تبنى هذه القرارات على أساس الأسعار النسبية لكل من السلع و عوامل الإنتاج ، وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها ، إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي و ليس على المستوى المطلق للأجر و الأجر الحقيقي هو عبارة عن معدل الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار و يساوي W / P .

3 - المرونة الكاملة لكل من الأجور النقدية و أسعار السلع سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان.

4 - قانون ساي للأسواق مضمونه أن كل عرض يخلق الطلب عليه ، فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة و يعرضها ليتمكن من شراء سلعة أخرى ، إذن العرض يمثل القوة الشرائية للسلعة و عليه يعني حدوث توازن بين حاجات الأفراد ، وبالتالي تحقيق الإشباع الذي عندما نصل إليه يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل أي كل الطاقات و الموارد و عوامل الإنتاج موظفة توظيفا تاما بإنتاجية 100%.

5 - يعتمد التحليل الكلاسيكي على تحقيق المصلحة الخاصة التي تعد من بين اللبانات الأساسية المكونة للمصلحة العامة ، كما يرى آدم سميث بأن اليد الخفية التي تعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة و الخاصة إذ على أساسها يتحقق التكامل الإقتصادي .

6- يرى الفكر الكلاسيكي بأن البطالة هي إرادية من طرف العمال ، لأن الإقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل ، و عليه يتحمل العمال مسؤولياتهم إزاء الانتقال من وظيفة لأخرى التي يطلق عليها بالبطالة المؤقتة . إلا أنهم يرجعونها في بعض الأحيان إلى عدم مرونة الأجور و هو السبب الرئيسي لإنتقال العمال .

2 - قانون ساي للمنافذ :

يلخص ساي قانونه في عبارة هي : " العرض يخلق الطلب الخاص " ، تركز هذه العبارة العامة على الإستدلال التالي :

يرى الكلاسيك أن الناس يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن الذي يسمح لهم بإقتناء أكبر كمية ممكنة من السلع و الخدمات ، وعليه يندرج سلوك الإفتراض ضمن فكرتين أساسيتين هما :

1 - يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة .

2- المنفعة المباشرة للنقد معدومة .

فيرى ساي كما هو الحال بالنسبة لكل الكلاسيك أن النقد حيادي ، أي لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الإقتصادية الحقيقية بالإضافة إلى ذلك ، فهو عديم المنفعة أي أن النقد لا يحتفظ به لذاته ، و أن الدور الوحيد في الإقتصاد هو ذو طابع تقني ألا وهو تسهيل المعاملات ، فالوظيفة الوحيدة المعترف بها للنقد هي وظيفة الوسيط في المبادلات و الإحتفاظ بجزء من الدخل في شكل نقد سائل ، وهو سلوك غير عقلائي فالدخل في الحقيقة يتوجب دائما إلى تحويله إلى طلب الذي يتوجه بدوره إلى مقابل العرض ، وهو ما يحققه قانون ساي .

ويجب أن نلاحظ أن تحقيق قانون ساي لا يعني أن كل الأسواق متوازنة ، فقد يوجد هناك نقص في الطلب على سلعة أو خدمة ، كما قد يوجد نقص في عرض سلعة أو خدمة ، إلا أنه لا يمكن أن يوجد عجز في الطلب على المستوى الكلي أي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي .

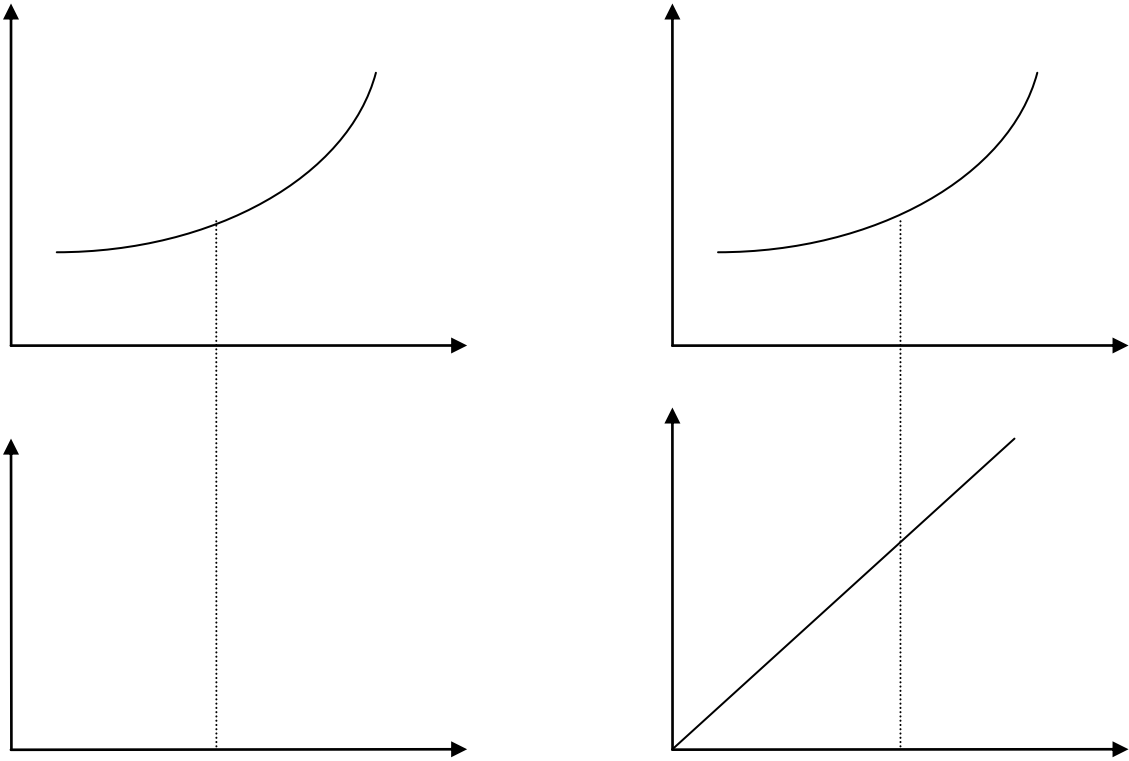
3- التحليل المزدوج :

3-1- توترن القطاع الحقيقي :

يقسم الكلاسيك عادة الإقتصاد إلى قسمين: القطاع الحقيقي و القطاع النقدي ، ويرتكز هذا الإنقسام الثنائي على فرضية كون النقد حياييا ، إذ أنه لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي ، كما يتعلق هذا الأخير بفعل القوى الحقيقية من تكنولوجيا إنتاجية للعمل و رأس المال المنفعة الموجبة للدخل و الراحة (أو الإستهلاك) و السالبة للعمل 0 و لتحديد التوازن يمكن وضع المتغيرات الحقيقية التالية :

$$\begin{array}{l}
 \text{حجم العمل } L^* \\
 \text{حجم الدخل الحقيقي } Y^* \\
 \text{معدل الأجر الحقيقي } W^* \\
 \text{معدل الفائدة } i^* \\
 \text{حجم الإستثمارات } I^* \\
 \text{الإدخار } S^* \\
 \text{الإستهلاك } C^* \\
 \text{دالة الإنتاج: } Y = y(L) \\
 \text{عرض العمل: } L_s = L_s(w) \\
 \text{الطلب على العمل: } L_d = L_d(w) = dy / dL \\
 \text{شروط توازن سوق العمل: } L_d(w) = L_s(w) \\
 \text{عرض الإدخار: } S = S(i) \\
 \text{الطلب على الإستثمار: } I = I(i) \\
 \text{شروط توازن سوق الخدمات: } I(i) = S(i) \\
 \text{وهذا يعني أن الإدخار يستثمر أي لا يوجد تبذير.} \\
 \text{الإستهلاك } C = Y - S
 \end{array}$$

نلاحظ أن الإقتصاد عند الكلاسيك ينقسم إلى قسمين : سوق السلع و سوق السلع و الخدمات . ولا يتحقق التوازن الكلي عندهم إلا بتوازن السوقان في آن واحد ، هذا الأخير يمكننا من إيجاد التوازن للقطاع الحقيقي ، إلا أن التوازن الإقتصادي الكلي لا يمكن تحديده لأنه مرتبط بتوازن السوق النقدي كذلك . إذن لا بد من دراسة هاته الأخيرة للوصول إلى توازن الإقتصاد الكلي .



2 – توازن سوق النقود :

تعتبر النظرية الكلاسيكية أقدم النظريات النقدية في دراسة توازن سوق النقود ، فتعد حجر الأساس في بناء هذه الدراسات ، حيث مرت هذه الأخيرة بعدة مراحل :

أ- معادلة التبادل :

$$MV = PT \text{ حيث يمثل}$$

M : كمية النقود المتداولة في وقت

V : سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المعاملات

هذه العلاقة تبين مدى الارتباط بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود . $P=P(M)$

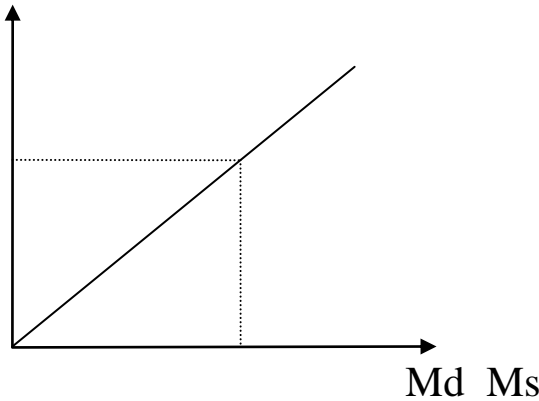
إن مستوى العام للأسعار هي دالة لكمية النقود متزايدة في M $PM = dp / dm > 0$

إنتمل التحليل الكلاسيكي من إتماده على حجم المعاملات T إلى الدخل Y ، وذلك على يد "مارشال و بيجو" ، حيث يعتبر $PY = MV$ وفي نفس الوقت صيغت هذه المعادلة في شكل

دالة للطلب على النقود $MD = KPY$ و تسمى بمعادلة "كمبردج" حيث $1/v = K$ الذي

يعتبر ثابتا في المدى القصير ، و إذ كان $MD = 1/V(PY)$ يمثل الطلب على النقد فإن :

$M_s = 1/v (PY)$ يمثل عرض النقد عليه ، فإن $M_s = M_d$ ، وعليه نقول بأن التوازن النقدي يتحقق عندما يتساوى عرض النقود M_s وطلب النقود M_d ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي :



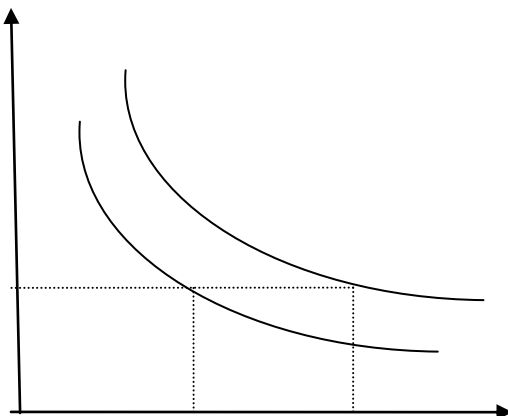
$$M_d = M_s = M_0$$

لنقل الآن كلمة عن النظرية الكمية ز مستوى العام للأسعار بإظهار العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار ، يكفي أن نعود إلى العلاقة الكمية لمعادلة التبادل ، و نفرض بأن حجم الدخل الحقيقي Y ثابت و هو أمر يمكن قبوله نظرا لفرضية الفترة القصيرة الأجل ، بما

أن K ثابت ، تصبح العلاقة كما يلي : $P = P(m)$ بحيث $0 < PM = dp/dm > 0$

وفي معادلة كمبردج يصبح المستوى العام للأسعار كما يلي : $P = M / (KY)$

بما أن المقدار KY ثابت فإن P يرتبط مباشرة و بشكل ملزم بكمية النقود M ، و العلاقة بينهم طردية و تناسبية



نلاحظ أنه إذا كان K ثابت هو M_s فإن الإحتفاظ بالتوازن النقدي يفترض ما يلي :

كل زيادة في الدخل الحقيقي يفترض إنخفاض متناسب لمستوى الأسعار P ، أي أن العلاقة بين الحجم الحقيقي و المستوى العام للأسعار علاقة عكسية ، وإذا كان Y^* يمثل حجم الإنتاج أو الدخل الحقيقي عند الإستخدام الكامل و $MS1$ عرض النقود فإن المستوى العام للأسعار $P1$. و لنفترض أن كمية النقود المعروضة قد تغيرت لسبب أو لآخر و أصبحت $MS2$ ، بينما الدخل يوجد في مستواه الأقصى Y^* فإن المستوى العام للأسعار ينتقل إلى $P2$ ، وذلك بنفس النسبة التي ارتفعت بها كمية النقود ، وعليه يتحقق التوازن الإقتصادي الكلي بقطاعين حقيقي و نقدي .

تحليل فالراس :

بالنسبة لفالراس ، وعلى غرار باقي مفكري المدرسة الكلاسيكية و على رأسهم ساي ، فإن النقود تشمل المبادلات و تعكس نسب القيمة ما بين المنتجات ، لكنها غير مرغوب فيها لذاتها ، فإذا تضاعفت كمية النقود مثلا سيكون هناك تضاعف في أسعار السلع ، لكن القيمة النسبية للمنتجات تبقى نفسها ، وبالتالي فسوف يعود التوازن بين الطلب على النقود و عرضها . لإظهار هذا يبين فالراس تحليلها على مجموعة من الفروض نذكر منها :

- المنافسة الحرة في تبادل السلع و الخدمات .
 - يفضل فالراس ثلاثة عناصر وهي :
- 1 – المعيار numeraire : و هو إتخاذ سلعة ما كأساس لتقييم السلع الأخرى .
 - 2 – النقود المتداولة : وهي الأعوان التي يستعملها الأعوان الإقتصادية لقضاء حاجتهم ، فالمؤسسات تبيع منتجاتها للعمال و تحصل على النقود المتداولة التي تشتري بها خدمات العمال و تحصل على النقود المتداولة التي تشتري بها خدمات العمال .
 - 3 – النقود الإذخارية : وهي ذلك الفائض التي تحققه المؤسسة بين إيراداتها إستهلكاتها ، إن هذا الفائض يستخدم في شراء معدات الإنتاج أو كرائها (الإستثمار) .
- فحسب فالراس سواء كانت النقود متداولة أو إذخارية فهي تتميز بالحركية لا بالجمود ، أي لا تقوم بوظيفة مخزن للقيمة .

- كما يفترض فالراس ثبات كل من أسعار السلع و الخدمات ، تاريخ شرائها و بيعها لمدة معينة. أي أن الطلب على النقود يكون ثابتا .

السؤال المطروح في هذه الحالة : هو كيف يتم تحديد الطلب على النقود ؟

يفترض فالراس سلعة ما A ، تقوم بدورها كأداة لقياس القيم و كسلعة ، يتم تقييم السلع الأخرى على أساسها بإعتبار سعر هذه السلعة A هو الوحدة ، و أسعار السلع الأخرى d,c,b مثلا يعبر عنها بكميات من السلع A .

(سعر 1 غ من الذهب هو 1 ، و سعر الفضة مثلا هو 1/2 إذا كانت قيمة الذهب من ضعف قيمة الفضة)

- إن الكميات q1 من السلعة A المتوفرة في الإقتصاد هي الكميات الموافقة للطلب على A كسلعة ، وبإعتبار السلعة A كمقياس للقيمة أي كنقد ، فإن الطلب عليها كنقود (encaisse) سيضاف إلى الطلب عليها كسلعة .

أي إذا كانت الكميات المطلوبة من السلع d,c,b;a هي و أسعارها هي :
Pd,Pc,Pb,1 على الترتيب و يوضع الطلب على A كنقد هو Ha (encaisse) يمكننا كتابة المعادلة التالية :

$$Ha = + Pb+ Pc+ Pd$$

و منه فإن الطلب الكلي على السلعة A هو Qa + Ha
إلا أن في الواقع الكميات المتوفرة من السلع A (العرض) هي Qa (الكميات الموافقة للطلب عليها كسلعة) ، وبالتالي فسوف تكون في حالة عدم توازن .

فإذا كانت الكمية (Qa +Ha) أكبر من الكمية Qa ب n مرة فسنحتاج إلى مضاعفة الكمية Qa ب n مرة للعودة إلى حالة توازن (العرض = الطلب).

يفترض فالراس تخفيض الإستهلاك من السلعة A ب n مرة أي تخفيض الطلب عليها كسلعة ب n مرة Qa = Qa /n .

كما يفترض تخفيض الأسعار ب n مرة ، أي تخفيض الطلب على السلعة A كنقد ب n مرة
Qa /n = Ha (encaisse) .

من هذا نقول فالراس أن توازن المبادلات يدوم مادامت الأسعار دائما مساوية لنسبة العرض أي حسب فالراس يكفي أن نخفض الأسعار ب n مرة لنتحصل على التوازن مع كمية السلعة النقدية n مرة نافرة ، والعكس بالعكس . وهذا ما يبين العلاقة الطردية بين كمية السلعة النقدية و الأسعار .

قيمة النقود في الفكر الكلاسيكي :

في كلمة وجيزة يمكن تحليل قيمة النقود عند الكلاسيك من خلال تفاعل قوى العرض و الطلب

إن القيمة الاقتصادية لأي سلعة أو خدمة تتوقف على تفاعل العوامل المتصلة بعرض السلعة أو الخدمة مع العوامل المتصلة بطلبها و الجديد الذي نريدان تصنيفه هنا هو أن قيمة النقود هي الأخرى كسلعة أو كخدمة في الإقتصاد تخضع لنفس المفهوم التقليدي السابق ، ومن ثم فإن قيمة النقود تتحدد بعوامل قوى عرض و طلب النقود .

1 - عرض النقود :

يمكن تقسيم النقود إلى ثلاثة أنواع :

- أوراق البنكنوت .

- النقود المساعدة (أوراق النقد الحكومية و المصكوكات الرمزية)

- النقود المصرفية .

يطلق على النوعين الأولين من النقود باصطلاح النقود القانونية ، ويختص النوع الثالث للنقود باصطلاح النقود الغير قانونية ، ومع ذلك فإن هذه المناقشة إنما تشدنا إلى حتمية التفرقة بين عرض النقود في لحظة معينة و عرض النقود في فترة زمنية .

إن عرض النقود في لحظة واحدة إنما يتألف من ثلاثة أنزاع سابقة الذكر ، ومن ثم ينصرف النظر إلى كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في لحظة زمنية معينة بالنسبة إلى كل الأنواع الثلاث السابقة الذكر . وعليه ، فإن تحديد قيمة النقود في الوقت الحالي لا يجد نفعاً ، و إنما ينبغي دراسة قيمة النقود خلال فترة زمنية ممتدة ، وذلك لأخذ بعين الاعتبار عدد مرات إنتقال هذه الكتلة النقدية بين المتعاملين الإقتصاديين ، و قد أصطلح بتسميته بسرعة تداول النقود والتي تمثل حجم المعاملات التي تمت داخل المجتمع خلال فترة الدراسة ، وعليه نقول أن حتمية النقود المتداولة إنما تتألف من متوسط كمية النقود مضروبة في متوسط عدد مرات الإنتقال وحدة النقد.

فإذا رمزنا لمتوسط كمية النقود M و لسرعة تداول النقود V ، فإن عرض النقود خلال أي

فترة ممتدة من الزمن M_s إنما يتحدد بالعلاقة التالية : $M_s = Vm$.

2 - طلب النقود :

من البديهي أن يتحدد الطلب في العرض الإقتصادي وبالنسبة لأي سلعة أو خدمة بما يحققه من منافع مقررة ، أي لما لها من مزايا و وظائف ، منطقيا أن لا يشد الطلب على النقود على هذه البديهية ، وفي الحقيقة أن الفكر الكلاسيكي لا يعطي للنقود إلا وظيفة واحدة ألا وهي تسوية المبادلات ، ذلك أن النقود ليست سوى مجرد عربة لنقل القيم ، وهذا من مضمون حيادية النقود .

فاكلاسيك لا يرون للإكتناز مكانا في النظام الإقتصادي ، ولا يسمون للنقود بوظيفة مخزون القيمة ، ذلك أن كل ما يدخر يستثمر ، فالتساوي حتمي و دائم بين الإدخار و الإستثمار ، وبالتالي فإن النقود لا تطلب لذاتها ، وإنما لإجراء و تسهيل عمليات التبادل ، ذلك أن القاعدة العامة هي كما يقرر ساي " أن العرض يخلق الطلب عليه" و أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، وأ، النقود ليست سوى ستارا يخفي المظاهر دون أن يغير من حقائق الأسياد . وإذا ما سايرنا هذا المنطق ، فإن النقود لا تطلب إلا لدافع واحد هو تسوية المبادلات التي تحدد الطلب عليها بحجم المبادلات التي يراد إبرامها في النظام الإقتصادي خلال فترة معينة

3 - تحديد قيمة النقود

تحدد القوة الشرائية للنقود طبعاً للعرض و الطلب بالعلاقة بين الحجم الحقيقي للصفقات الذي يراد إستخدام النقود لتسويتها و بين عرض النقود خلال فترة المبادلات .

النظرية الكمية للنقود :

الفرضيات : تستند هذه النظرية إلى مجموعة من الفرضيات خلال دراستها لوظيفة النقود في الإقتصاد :

1 - ثبات حجم التبادلات الإقتصادية أو حجم الإنتاج إرتباطاً بالقدرة الإنتاجية للإقتصاد القومي و مستوى تشغيل عوامل الإنتاج ، وحجم الطلب على السلع و الخدمات ، استناداً على المنطق الإقتصادي الذي يفترض حالة التوازن المستمرة في الإقتصاد القومي و الذي يتحقق

مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية ، وأن الإقتصاد القومي لديه القدرة التلقائية لبلوغ هذه الحالة ، حيث أن ذلك لا يتغير خلال فترة زمنية قصيرة .

2 – ثبات سرعة دوران النقود : ارتباطا بدرجة نمو الأسواق الإقتصادية و المالية ووسائل تسوية المدفوعات وسرعة الإتصال و النقل و الكثافة السكانية هي متغيرات تبقى مستقرة خلال فترة زمنية قصيرة .

3 – نسبة المستوى العام للأسعار للتغيرات الحاصلة في كمية النقود من خلال العلاقة الطردية الرابطة بينهما ، أي أن المتغير المستقل هو كمية النقود ، وأن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع وتتحدد حركة الإثنين في إتجاه واحد أي : $m = d(n)$ كما أن زيادة كمية النقود تعني زيادة وسائل الدفع و أن ثبات حجم السلع و الخدمات و زيادة وسائل الدفع سيدفع بالأسعار إلى الإرتفاع و ذلك لتوجيه هذه الزيادة النقدية للحصول على السلع و الخدمات يكون مدها هيكل الإنتاج القومي غير قادر على تليتها .
ومن ذلك نقول هناك تناسب بين مستوى الأسعار و كمية النقود بعلاقة ثابتة و محددة بإستمرار